

Distr.: General
21 November 2000
Arabic
Original: English

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

أدلى رئيس مجلس الأمن في الجلسة ٤٢٣٠، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بصدد نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة بين إريتريا وإثيوبيا''، بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

''يؤكد مجلس الأمن من جديد قراراته المتعلقة بالحالة في إثيوبيا وإريتريا، لا سيما القرارات ١٢٩٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ و ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ و١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التي أنشئت بموجبها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامة أراضيهما.

''ويلاحظ مجلس الأمن، مع التقدير، التزام الطرفين بالتوصل إلى تسوية سلمية نهائية شاملة. كما يحيط المجلس علما، مع التقدير، بجولات المحادثات غير المباشرة التي عقدت، ويدعو الطرفين، عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، إلى مواصلة المفاوضات وإبرام تسوية سلمية نهائية شاملة دون إبطاء. ويؤكد المجلس أن نشر البعثة من شأنه أن يسهم في إيجاد مناخ إيجابي للمفاوضات وأنه لا يغني عن التوصل إلى هذه التسوية السلمية.

''ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده القوي للاتفاق المتعلق بوقف الأعمال القتالية بين حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وحكومة دولة إريتريا الموقع في الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601).

''ويؤكد مجلس الأمن على أهمية الدور الذي يمكن أن تسهم به تدابير بناء الثقة في تبديد الشكوك بين إثيوبيا وإريتريا، ويشجع كلتا الدولتين على إبرام اتفاق

بشأن اتخاذ مجموعة من هذه التدابير. ويشجع المجلس الطرفين بوجه خاص على أن يتفقا بشأن ما يلي: الإفراج الفوري عن المشردين داخليا من المدنيين وتأمين عودتهم بصورة طوعية ومنظمة تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ وفتح ممرات برية وجوية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا؛ وتبادل الخرائط التي تبين المناطق التي زرعت فيها الألغام؛ والإفراج الفوري عن أسرى الحرب وعودتهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والوقف المؤقت لعمليات الطرد.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة وفاء الطرفين بجميع التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واللاجئين. ويدعو المجلس الطرفين إلى التعاون مع البعثة في هذا الصدد.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده المستمر للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص ومنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس الجزائري ومبعوثه الخاص والدول الأعضاء المعنية للتوصل إلى حل سلمي دائم للصراع.

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية امتثال الدول الأعضاء امتثالا كاملا للحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب القرار ١٢٩٨ (٢٠٠٠).

"وستظل هذه المسألة قيد النظر الفعلي لمجلس الأمن".